العدد (1859) السنة السابعة - الأثنين (26) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإعلام العراقي وقوانين الدولة الديمقراطية

علي حسن الفواز

خلال الأيام الماضية أثارت الصحف الفرنسية خبرا بدا وكأنه مشكلة كبيرة تشكك بذمة الانتخابات الفرنسية وتهدد استحقاقات الرئاسة الفرنسية وتضع الرئيس ساركوزي أمام اختبار القانون الفرنسي، اذ تقول(الخبرية) على الطريقة اللبنانية ان الرئيس ساركوزي قد تقاضى من جهة ما مبلغا قدره(١٥٠)ألف يورو للدعاية خلال حملته الانتخابية، وهذا ما يعد خرقا خطيرا لقوانين الدولة الفرنسية حول شفافية تمويل أحزابها السياسية خلال الحملات الانتخابية..
هذا الخبر نشرته إحدى الصحف الفرنسية في إطار ما تتمتع به وسائل الإعلام الفرنسية من حرية في استقصاء المعلومات، والذي تحول الى مشكلة تجاوزت ما هو قانوني إلى ما هو سياسي، واشعلت فتيلا من الجدل السياسي والحقوقي.

هذه الواقعة وقعت بالأمس القريب، ولم تكن جزءا من تاريخ السياسة الفرنسية او صورة من صورة حرياتها العتيدة، فهل ان الصحيفة التي نشرت الخبر استعانت بالديمقراطية الفرنسية العميقة الجذور فقط ، ام انها استعانت أيضاً بجوهر القوانين النافذة التي تجعل من وسائل الإعلام جهة رقابية فاعلة وليس جهة تشهير، أي ان الجهة الإعلامية تملك الدليل والوثيقة على أي مادة إعلامية، وان تجعل من حق الحصول على المعلومات جزءا من فعالياتها وحقوقها وضمن سياق القوانين والتشريعات التي ينتظم بموجبها العمل الإعلامي.
إزاء هذا الاستحقاق، وهذه الصورة التي تجسد العلاقة الوطيدة مابين الحرية والمسؤولية، ثمة الكثير من الأسئلة حول ما يمكن الحديث عنه في واقعنا الإعلامي العراقي الذي يعيش للأسف ما يشبه الفوضى التي تتلبس لبوس الحرية، مقابل العديد من الانتهاكات التي تمسّ جوهر هذه الحرية، فضلا عن ان هذا الواقع يعيش تصحرا تشريعيا، وربما يعيش واقعا تخترق فيه الكثير من اللوائح ومواثيق الشرف التي اتفق عليها الإعلاميون في أكثر من مناسبة وفي اكثر من مؤتمر في داخل العراق وخارجه، وحتى الحرية الميسرة بكل امتيازاتها لا تشفع لهذا التصحر الذي يضع الكثيرين أمام مهيمنات يختلط فيها السياسي مع الحزبي مع التأويل الغامض الذي يحكم اغلب مؤسسات هذا الإعلام الذي ينتمي إلى مرجعيات وأجندات وأحزاب بات عملها وطبائع رسائلها الإعلامية مكشوفا، ولا احسب أن هذا الاستحقاق يعطي مبررا للفوضى، لان تداعيات الصراع الأعلى(ان صحت التسمية) بين الأجندات والخنادق تحولت إلى أزمة، والى مناطق مكشوفة للتدخل الخارجي الذي يمول هذه الجهة الإعلامية او تلك، وربما يحكم الكثير من توجهاتها ومواقفها، ناهيك عن ان العديد من المؤسسات الإعلامية خاصة تلك التي تبث من خارج العراق اضحت جزءا من غلواء اللعبة السياسية، وجزءا من عناصر تهديدها، حدّ ان احدى القنوات تشجع على صناعة المتفجرات واعطاء دروس ميسرة لتعلمها خلال٢٤ ساعة دون معلم!! ناهيك عن نمطية الصورة التي تقدمها عن الواقع العراقي ولغة التحريض التي تمارسها والتي تحل تحت احكامها ومبرراتها الكثير من الدماء والحقوق، وحالما يبدأ الحديث عن الحاجة الى تشريعات مناسبة تتعاطى مع ضرورات تنظيم هذه الفوضى الاعلامية حتى تبدأ الكثير من الاصوات والجهات المستفيدة من شيوع الفوضى بالحديث وبصوت عال عن الحريات والاستبداد والرقابة والعودة الى الشمولية وغيرها من الحذلقات التي يمارسها للاسف بعض الاعلاميين الذين يعرفون طرق الحرير الاعلامي، هم اكثر الناس خرقا لجغرافيا هذا الطريق، والاكثر تجاوزا على الاعراف واللوائح ومواثيق الشرف الاعلامي.
العالم لم يعد محكوما بالمثيولوجيات والنوايا الطيبة، كما انه لايعيش على قرن ثور، اذ انه يعيش في ظل عالم منظم، تيسر سياساته واطر عمله المهنية والانسانية ومصالحه قوانين وتشريعات وحقوق وحريات تنتظم فيما بينها لتشرعن الجانب الاجرائي المنظم والعامل لاحكام السياق، فضلا عن مايجسده من سمات للوجه الحضاري للانسانية ولقيم تمدنها وتطورها، وعلى اعتبار ان القانون هو تمظهر حقيقي لهذا التمدن والتطور وليس إنتهاكا للحريات.
ومن هنا نجد ان الحديث عن قوانين وتشريعات خاصة للاعلام والمطبوعات والأحزاب وغيرها بات من الامور التي تحتاج الى رؤية موضوعية حقيقية والى وقفة تشريعية مهمة، ليس لان الصناعة الاعلامية مصابة بكل العاهات التي تتركها امراض الفوضى، والتي تنعكس تداعياتها على واقعنا(المتمشكل) باكثر من علة سياسية وامنية، حيث يكون الاعلام بكل طبخاته جزء من هذا(التمشكل) الخانق والباعث على الاحباط، ولعل من ابرز صور هذا الاحباط هو ما يتجسد في الاعلام الحزبي وغير الحزبي، والذي حوله السياسيون الى منصات لاطلاق الاحكام وتصفية الحسابات، وربما التشهير بعضهم بالبعض الاخر، وكأن السياسة بات هي سمة اللعب الخشن بين الفرقاء السياسيين واصحاب الاجندات الاعلامية..
كما ان الحاجة الى هذه القوانين لاتعني ايضا ان المطبوعات من صحف ودوريات تباع في دكاكين اصحاب اللحوم، اوان الفضائيات والارضيات على سعتها باتت بيوتا لتخريج المحاربين والفقهاء والمحللين نصف السياسيين، او ان الاحزاب خجلى من عدم قانونية عملها الحزبي والايديولوجي والاعلاني!! بقدر ما ان الحاجة بكليتها باتت محكومة بالضرورات التي تستدعي (اللزوميات) في تنظيم هذا الهوس، وترتيب البيت الاعلامي العراقي ليكون مؤهلا لتبني مشروع الدولة الجديدة التي ندعي كثيرا بانها دولة المؤسسات، أليست المؤسسات بحاجة الى قوانين وسياق عمل، ام انها تعمل ب(التفاطين) والنوايا الطيبة..
كل هذا يجعلنا امام حقيقة المسؤولية وضرورتها التي تقتضي العمل على تركيز وتنظيم البنية المؤسسية المدنية والمستقلة التي تنظم وتكفل الحريات والحقوق الاعلامية في العراق، والتي باتت امرا يستحق الابانة اولا، ويفترض بحضورها الافصاح عن تحول كل التمظهرات الحقيقية باتجاه الدولة المؤسساتية/ المدنية التي تضمن للجميع حقوقهم في الحريات واليات التعبير وحقوق الحصول على المعلومات وحريات نشرها، مثلما تحافظ على الاطار القانوني لعلاقة المواطن بالدولة والمجتمع، وعلاقة المؤسسات بالقوانين المنظمة لصيغ العمل، بعيدا عن الغلواء التي تثار هنا وهناك عن الخروقات الاعلامية، وعن التجاوز على الاعلاميين من هذه الجهة او تلك، وبعيدا عن الامتيازات الغرائبية التي تضعها بعض الجهات لنفسها في تبني الدفاع عن حقوق الاعلاميين واثارة الكثير من الضجيج حول مشاكل معينة تفترض اساسا وجود التشريع القانوني لمعالجتها..
ليس بالضرورة ان تكون الحرية التي نريدها قرينة بما يشبه الفوضى، وقرينة بحراكات من الصعب السيطرة عليها واعادة تنظيمها ، لان الحرية تعني في سياقها الاخلاقي والقانوني المسؤولية، وتعني أيضاً تنظيم آليات التعبير وبما لا يتيح للتجاوز على حقوق الاخرين وحرياتهم، وهذه الحرية تعني كذلك تنظيم السياق المهني للوظيفة الاعلامية، والحفاظ على توصيفها القانوني والمهني، ومنع حيازة هذا التوصيف لمن خارج هذه المهنة، فضلا عن ضرورتها في التوافر على سياقات عمل واليات صحيحة تنظم عمل الجهاز الاعلامي المدني ليكون بحق جزءا من مفهومنا الشائع(السلطة الرابعة) أي القدرة على ممارسة الدور الرقابي الفاعل في تأمين قوة اخلاقية ومعرفية تسهم في اثراء العمل الصحفي داخل المجتمع، واثراء عمل الدولة ومؤسساتها في ان معا، فضلا عن حريته وحقوقه في الحصول على المعلومات وتداولها ومواجهة ظواهر الفساد وسوء الادارة والتلكؤ في تنفيذ البرامج بمسؤولية تنطلق من حق الاعلام في التصدي للظواهر السلبية واسناد الدولة في البناء وتعميق مساراتها وتوجهاتها..
ازاء كل هذا نتساءل عن الافق الذي سيظل مفتوحا للمزيد من الصراعات والمتاهات والبطولات الفارغة! والى أي المديات سننتظر لان تبادر الجهات المعنية في مجلس النواب الجديد(رهين محابس ازمة الصناعة السياسية) لتبني رغبات المؤسسات الاعلامية باتجاه العمل على تشريع القوانين التي يمكنها ان تنظم العمل وليس قمعه كما يتصور البعض ويروج له، اذ ان هذه التشريعات والقوانين هي القوة القانونية الفاعلة التي يمكنها الحد من صناعة المزيد من الفوضى، والتي تجعلنا قريبي الشبه من العديد من الدول ذات الديمقراطيات، لكنها المؤطرة أيضاً بالقوانين التي تناسبها، لكن تشريع هذه القوانين ليست امرا يسيرا، رغم اهميتها، اذ انها تستدعي ايضا اخذ رأي اصحاب الشأن من الاعلاميين المهنيين، بالاتجاه الذي يجعل القانون بمثابة(ميثاق شرف) او(لائحة قبانونية اخلاقية) ينبغي الالتزام بها. الكل ينتظر القوانين، والجهات التشريعة مازالت عاطلة ولم تنجز لحد الان الانتهاء من العمل على قوانين ضرورية والتي سيكون وجودها تعبيرا عن الحاجة الى استحقاقات الدولة الجديدة.. وهذا الغياب دفع، وربما سيدفع البعض الى تأسيس (منظمات) عمل خاضعة لما يسمى ب(نظام الطوارئ)ء الذي بات يشكل عبئا حقيقا ومنهكا لعمل المؤسسات واليات اشتغالها، فضلا عن كونه منهكا للناس الذين تستهدفهم هذه القوانين وما تشكله لهم من اليات لتنظيم عملهم وكفالة حقوقهم المهنية والمعنوية والمادية، اذ ان استمرار العمل بنظام الطوارئ الثقافية والقانونية يعني غياب التوصيف المهني للكثير من المعايير الاعلامية، وتسطيح الكثير من قيم الحريات الاعلامية، ناهيك عن استمرار معاناة الكثير من الناس، وبطأ حصولهم على حقوقهم المهنية والثقافية.
ولاشك ان حاجة الواقع العراقي الى سياقات عمل وقوانين مهنية لازمة، يدخل في اطار ضبط وتنظيم البنية المؤسسة للدولة اولا، ولتكريس التوصيف القانوني لهذه الدولة في مستوياتها الرسمية والمدنية ثانيا. فاذا كنا نجد ان المؤسسات الاعلامية باتت جزءا من النظام المدني الجديد، وان اتساع عمل وحداتها الصحفية والتلفازية والاذاعية والبحثية يمثل صورة ايجابية عن تمظهرات الحرية ما بعد سقوط نظام الاستبداد، فان الحاجة الى تأطير عمل هذه الوحدات يعني الحفاظ على التحققات الوطنية التي تعزز مشروع الدولة الجديدة، وايجاد سياقات العمل الصحيحة للعلاقة مابين هذه الدولة ومؤوسساتها وبين الجهات الاعلامية الجديدة بكل تنوعها وتعددها، وبما يضمن الافق الحقيقي للحريات الاعلامية، وحق هذه الجهات الاعلامية في ان تكون مصدرا مهما في تعزيز قيمة الحريات والدفاع عنها وتأمين مصادر بناء الرأي العام المؤثر والفاعل، فضلا عن دعم مسؤولياتها في ان تكون مصادر ايجابية للرقابة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وبما يحعلها امام مسؤوليات الكشف عن الكثير من مظاهر الفساد والتردي كما هو الحال في الصحيفة الفرنسية التي كشفت الخرق الذي ارتكبه حزب ساركوزي في التجاوز على قوانين تمويل الاحزاب في الانتخابات الفرنسية، مقابل ماتعززه هذه السياقات من تأمين حقيقي لقيم القانون الوطني للحفاظ على شرعية الدولة، ولتعزيز فاعلية الشكل المدني لها، فضلا عن تأمين التوصيف القانوني للمؤسسات الاعلامية المدنية والمستقلة والعمل ضمن هذه القوانين على ضمان حقوق العاملين فيها ومنع استغلالهم، ناهيك عن وضع الحدود والسياقات التي تمنع اعادة انتاج كل مظاهر المركزة الاعلامية و هيمنة الفكر الواحد، ومواجهة أي تجاوز على الحريات العامة والخاصة وحقوق التعبير والحصول على المعلومات..
ان العمل على شرعنة القوانين التي تضمن للاعلام العراقي توصيفه وحقوقه يمثل واحدة من المسؤوليات التي ينبغي ان تنهض بها المؤسسة التشريعية في العراق واقصد مجلس النواب لكي نقطع الطريق على اي محالة لصناعة الارهاب والاستبداد والموت، ونسهم جميعا في اثراء العمل الاعلامي ليكون بمستوى التحولات الديمقراطية التي يعيشها عراقنا الجديد..

فضل الله وبناء الدولة الإنسانية

محمد صادق جراد

في الوقت الذي تمر فيه الأمة الإسلامية في فترة حرجة هي بأمس الحاجة فيها لتحقيق مشروع الوحدة الإسلامية ونشر روح التسامح والتقارب بين المذاهب والطوائف فقدت احد دعاتها إن لم يكن أبرزهم وهو السيد محمد حسين فضل الله الذي حمل رسالة الاعتدال و أسس لفكر إسلامي معتدل ومتجدد من خلال سعيه لبناء الذات الإنسانية ومحاولة تنشئة
جيل مؤمن بالقيم
ا لإ نسا نية
التي
جاء بها الإسلام الحقيقي والتي يفتخر بها المسلمون مقتديا بالسيد محمد باقر الصدر (قدس)،ويتجسد ذلك في مقولته المشهورة (إذا لم تستطيعوا أن تبنوا دولة إسلامية فاسعوا إلى بناء دولة إنسانية).ولقد كان السيد فضل الله يدعو إلى مراجعة حقيقية للعلاقة بين المسلمين وفتح الحوار بين جميع المذاهب حيث كان يقول رحمه الله (إن الحقيقة بنت الحوار) وكان يرى بان الأمة بحاجة كبيرة إلى تصحيح الأفكار الطارئة على الفكر الإسلامي ومنها مفردة التكفير التي أوجدها البعض في محاولة لضرب الوحدة الإسلامية وتنفيذ أجندات سياسية تدعو إلى قتل المسلمين لذلك قال السيد فضل الله (لابد من إلغاء كلمة التكفير من قاموس المسلمين) حيث كان يدعو إلى التقارب والوحدة بين المسلمين ويعتقد إن تأثيرات سياسية لهيئات مسيطرة على المؤسسة الدينية في بعض الدول هي التي تمنع الحوار بين رجال الدين من المذاهب المختلفة وتقف عائقا أمام محاولات المخلصين في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة .وله رأي مفاده إن المؤسسات الدينية التي ترتبط بالدولة كمؤسسات حكومية وتتلقى الدعم والرواتب من تلك الدول فإنها تسقط كقيمة دينية وتفسد كفكر ممكن أن ينجح في أداء رسالته الحقيقية.
ولقد كان للسيد فضل الله فتاوى يرى بأنها تستند على أسس الاستنباط الصحيح على أن يكون المفتي عليما بمستوى المجتمع وواقعه لتكون الفتوى محاكية للواقع مما يسهل الالتزام بها من قبل المسلمين وبذلك وجدناه يؤسس لفكر إسلامي جديد ومتطور ممكن أن يتماشى مع روح العصر ولقد سببت هذه الفتاوى بعض المشاكل للسيد فضل الله مع البعض لكنها أسست لفكر إسلامي مقبول ومعتدل الأمر الذي زاد من محبيه ومناصريه ،ومن الجدير بالذكر ونحن نتكلم عن هذا الرجل أن نقول بأنه عراقي المولد والنشئة والدراسة إضافة إلى انه كان يقول دائما بأنه عراقي الهوى ،ومن اجل ذلك كان يتابع أخبار العراق عن بعد في زمن النظام السابق ولم يبخل بالنصيحة أو الرأي عن الشعب العراقي والمعارضة العراقية آنذاك . وبعد سقوط النظام كان متابعا للوضع العراقي وكان أول الدعاة للوحدة والتسامح بين أبناء الشعب العراقي من خلال نداءا ته وخطبه التي كان يلقيها وكان يدعو الشعب العراقي إلى تفويت الفرصة على الذين يسعون إلى إشعال الفتنة الطائفية وكان حريصا على أن يتجاوز الشعب العراقي محنته في مواجهة الإرهاب التكفيري في الوقت الذي شهدنا صمتا مدويا للكثير ممن يتصدون لزعامات دينية في المجتمع الإسلامي ولم يكتف البعض بالصمت بل شرع لقتل العراقيين من خلال إصدار الفتاوى التكفيرية التي تبيح دماء المسلمين ..نتمنى أن لا تخلو الساحة الإسلامية عن دعاة الوحدة والتقارب بعد غياب السيد فضل الله فنحن بحاجة الى مدرسة او تيار ديني يقوم بدور اساسي لتوحيد المسلمين بعد الفراغ الذي سيتركه الفقيد لكي لا نسمح للفكر التكفيري من أن ينفذ أجنداته التي باتت واضحة للجميع من خلال محاولات أصحاب هذا الفكر الظلامي المتمثلة في قتل الشخصيات المعتدلة في العراق والتي تدعو للتعايش ونبذ العنف ومحاربة أفكار التطرف أمثال الشيخ مفتي الانبار وشخصيات أخرى وقفت بوجه هذا المد الإرهابي الذي يدعو إلى قتل المسلمين وتكفيرهم في حملة لتشويه صورة الإسلام الذي جاء به رسول الله رحمة للعالمين

الإرهاب والديمقراطية

ايمان محمد جاسم

الارهاب كظاهرة موجودة في العالم منذ زمن طويل وذات تشعبات عديدة وربما نحن في منطقة الشرق الأوسط آخر المناطق التي وصلها الإرهاب بالشكل الذي نراه اليوم ويطغى على المشهد الاعلامي للمنطقة فلا تخلو ساعة من عمل ارهابي يقع في مدينة إسلامية فمن اندونيسيا إلى الباكستان والعراق وأفغانستان مرورا باليمن والصومال نجد ان خارطة الارهاب باتت تغطي مساحة الشرق الأوسط وفي مناطق الوطن العربي بالذات ، لو ألقينا نظرة فاحصة على المشهد العربي لوجدنا إن الأنظمة العربية سواء أكانت نظم جمهورية أم ملكية فإنها تنتهج أطر تقليدية في إدارة الحكم يضمن لها البقاء أطول فترة ممكنة في سدة الحكم معتمدة في ذلك على منظومة أمنية قوية ونظم تعليمية تقليدية غايتها الأساسية تهيئة الأجيال لقبول الأمر الواقع كما هو عليه وهذا ما ضمن للكثير من الأنظمة البقاء لعقود طويلة، وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية وتبني تنظيم القاعدة لهذه الهجمات التي لاقت استنكارا دوليا لا مثيل له ، حينها سعت الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرك جيدا بأن تنظيم القاعدة الذي تكون من مجموعة من المقاتلين العرب الذين كانوا يقاتلون الروس في أفغانستان والذين تلقوا دعما كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي تحت يافطة محاربة الشيوعية ومنعها من الوصول إلى المنطقة عبر البوابة الأفغانية ، هؤلاء المقاتلين وبعد خروج القوات الروسية من أفغانستان تحولوا الى أدوات طيعة منفذة لأجندات مموليهم ،أصبحوا أمراء حرب يمتهنون القتال بعد أن تخلوا عن مهنهم الأصلية وباتوا غير قادرين على العيش بعيدا عن الحروب والعنف ، وهؤلاء حين عادوا إلى بلدانهم بعد أن قضوا سنوات طويلة في مدارس فكرية دينية بحته أوحت لهم بأن نظم الحكم السائدة في بلدانهم لا تتناسب ورغباتهم وميولهم ووجدوا في نظم الحكم هدفا لهم بعد أن كانت هذه الأنظمة داعمة رئيسية لهم ، وهذا ما جعلهم ينادون بعودة (الخلافة) في الكثير من أدبياتهم – ان جاز لنا تسميتها أدبيات – ، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وجدت الكثير من الدول العربية نفسها تخضع لنوعين من الضغوط، ضغوط العولمة من ناحية، وضغوط الولايات المتحدة من ناحية أخرى. غير أن الضغوط الأميركية لم تقنع بمطالبة الدول العربية بتحقيق التحول الديمقراطي بغير ممانعة أو تلكؤ، وبصورة تعيد صياغة فلسفه الحكم العربية، سواء في النظم الملكية أو الجمهورية، بل إنها تعدت ذلك لممارسة ضغوط ثقافية عنيفة، وهذه الضغوط الثقافية تركزت في مطالبتها بتجديد الخطاب الديني والإسلامي وإعادة صياغة الثقافة الدينية، بل ومراجعة مصادر الفقه الإسلامي التقليدية، خاصة فيما يتعلق منها بالمناهج الدراسية التي تروج لهذه الأفكار بطريقة أو بأخرى ، وزادت هذه الضغوط كثيرا بعد إسقاط نظام طالبان في أفغانستان ونظام البعث المقبور في العراق وتأسيس نظام ديمقراطي في هذا البلد الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية ليكون النموذج الشرق أوسطي في الديمقراطية ، لهذا وجدنا نحن أبناء الشعب العراقي أنفسنا هدفا للقوى الإرهابية المدعومة خارجيا والتي كانت تستهدف تهديم البناء الديمقراطي أو تعطيله على أقل تقدير من جهة ومن جهة ثانية أن يكون العراق ساحة حرب مكشوفة بين النظم الشمولية الاستبدادية في المنطقة وبين رياح الديمقراطية التي قد تهب من أرض العراق . ومع كل عمليات العنف التي وقعت في العراق والتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب العراقي نجد إن مسيرة البناء الديمقراطي تتواصل ويقابل ذلك اندحار الارهاب وتقهقره في أكثر من مكان من العراق . وقد نجح العراق في حربه ضد الارهاب عبر إتباع سياسات أمنية جادة استطاعت توجيه ضربات قوية لتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية عبر الكثير من المبادرات في مقدمتها المصالحة الوطنية التي استطاعت احتواء الكثير من المغرر بهم وإعادتهم للصف الوطني ، وبالمقابل نجد ان ظاهرة الارهاب التي بدأت تنحسر تدريجيا في العراق إلا إنها أصبحت تشكل ملمحاً أساسياً من ملامح المجتمع العربي وذلك بسبب انحسار نفوذ تنظيم القاعدة في مناطق معينة كاليمن والسعودية والمغرب العربي ومصر حيث تنتشر المدارس الفكرية المساندة لهذا التنظيم والمروجة له بعد أن كانت مساحة تواجده كبيرة جدا في أندونسيا وإسبانيا وبريطانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.